"رئيس السن" نبه على موعد الجلسة المقبلة يوم غد الثلاثاء

«رفع العتب» .. رفعت لغياب الحكومة

الحبيني مترئسا الجلسة .. صورة بعدسة أحد النواب

النواب لدى الوصول إلى المجلس

الحبيني: مع توافر النصاب ولكن لعدم حضور الحكومة لا نستطيع الاستمرار لذلك ترفع الجلسة

بوشهري: أشكر الزملاء النواب ممن حضر حرصا على الجوانب الدستورية والممارسة السليمة

عاشور: انتهت الجلسة ولم يطلب أي نائب نقطة نظام وهو مخرج من المأزق الدستوري والسياسي

حامد البذالي:حضورنا لقاعة عبدالله السالم مسؤولية تاريخية.. لحماية الدستور وتطبيق مواده

المدلج: رغم تأخرنا لدقائق لظرف خارج عن الإرادة حضرنا تثبيتاً لموقفنا وقدر أهل الكويت أكبر

يوسف البذالي: حضوري للجلسة انتصار للدستور.. ونسأل الله الخير للكويت وشعبها

رفع رئيس السن النائب مرزوق الحبيني جلسة مجلس الأمة، لعدم حضور الحكومة، وقد حضر إلى المجلس عدد كبير من النواب فيما غاب عن الجلسة عدد بسيط من النواب منهم أحمد السعدون.

وقال النائب مرزوق الحبيني "رئيس السن" لقد أوجبت المادة 87 دعوة المجلس خلال أسبوعين من الانتخابات وإن لم يصدر مرسوم دعوة المجلس اعتبر المجلس مدعوا للاجتماع صباح اليوم التالي للأسبوعين فعلى ذلك يكون موعد الاجتماع اليوم 16 الجاري، ومع توافر النصاب في جلسة اليوم ولكن لعدم حضور الحكومة لا نستطيع الاستمرار في الجلسة وترفع الجلسة.

وأضاف نذكر أن موعد الجلسة المقبلة الثلاثاء 18 الجاري.

وكان النواب قد توافدوا إلى مجلس الأمة صباح يوم أمس، وقرعت الأمانة العامة جرس الدعوة إلى الجلسة كما جرت العادة.

وكان أول من حضر النواب ثامر السويط وحمدان العازمي وفيصل الكندري. كما حضر النواب خالد العميرة ومحمد المطير والصيفي الصيفي ومحمد هايف.

وكان رئيس السن مرزوق الحبيني، قد أكد أن انعقاد مجلس الأمة وفق نص المادة 87 من الدستور لا يحتاج توجيه دعوة من أحد، موضحاً أنه «يختلف عن غيره من الاجتماعات الأخرى التي تحتاج دعوة من الرئيس»، كما أكد عدد من النواب حضورهم جلسة لمجلس الأمة اليوم «التزاما بالدستور».

من جهتها قالت النائب جنان بوشهري: عقدت قبل قليل الجلسة برئاسة رئيس السن الأخ مرزوق الحبيني، وتم تلاوة الأسماء ورفع الجلسة لعدم حضور الحكومة.

وأضافت: «أشكر الزملاء النواب ممن حضر حرصا على سلامة الجوانب الدستورية والممارسة السليمة، وأشكر من اعتذر عن الحضور لإيمانه برأي دستوري آخر، فنحن أمام اختلاف دستوري وليس خلاف شخصي».

من ناحيته قال النائب صالح عاشور: «حضرنا للجلسة ودخلنا قاعة عبدالله السالم وكان الحضور نحو 40 نائبا وتلا الأمين العام أسماء الحضور والغياب، ثم تحدث رئيس السن مرزوق الحبيني وتطرق إلى نص المادة 87، وأعلن رفع الجلسة إلى يوم غد الثلاثاء لعدم حضور الحكومة وانتهت الجلسة ولم يطلب أي نائب نقطة نظام أو يسجل اعتراضه مجددا وقد ذكرت سابقا أن جلسة اليوم للخروج من المأزق الدستوري والسياسي».

بدوره قال النائب حامد البذالي: «حضورنا لقاعة عبدالله السالم مسؤولية تاريخية.. لحماية الدستور وتطبيق مواده أمانة تحملناها وسنتحملها مستقبلا. ورفعت الجلسة إلى يوم الثلاثاء "استناداً إلى المادة 104"».

بدوره أكد النائب حمد المدلج أنه «تثبيتاً لموقفنا الدستوري حضرنا اليوم.. رغم تأخرنا لدقائق لظرف خارج عن الإرادة، و قدر أهل الكويت أكبر».

من جهته قال النائب يوسف البذالي: «إن حضوري جلسة اليوم انتصار للدستور، وتم رفع الجلسة إلى يوم الثلاثاء المقبل».

وأضاف: «بهذا تم إزالة الشوائب الدستورية، ونسأل الله الخير للكويت وشعبها.»

عدد من النواب في لقطة جماعية

لحظة مغادرة النواب لمبنى المجلس (تصوير: صالح محمد)

خروج النواب من القاعة بعد رفع الجلسة

من أجواء الجلسة أمس

تلقت في اليوم الأخير 8 طعون جديدة أحدها بعضوية النائب مرزوق الخليفة

«الدستورية» تغلق باب الطعون الانتخابية بـ 50 طعناً

أغلقت المحكمة الدستورية باب تلقي الطعون بانتخابات مجلس الأمة الأخيرة بعد انتهاء المهلة القانونية لتقديمها بانتهاء عمل يوم أمس ، حيث تلقت 8 طعون جديدة رفعت إجمالي الطعون الانتخابية إلى 51 طعنا بنتيجة انتخابات الدوائر الخمس والمراسيم المتعلقة بها.

وأقام الطعون الجديدة مرشحو الدائرة الثانية ناصر عبدالرحمن العبيدي وفيصل أحمد عثمان الحيدر وعادل عيسى عبدالله اليحيى، ومرشحا الدائرة الثالثة جراح خالد سليمان الفوزان وأحمد محمود غلوم عسكر، ومرشحا الدائرة الرابعة معالي هندي مرشد البرازي ومحمد عوض عبيد الرقيب.

ويطالب الطاعنون بإعلان فوزهم في دوائرهم وببطلان إعلان من حصلوا على مراكزهم، بقول منهم إن عملية الفرز والتجميع شابها خطأ أدى إلى عدم احتساب أصوات لصالحهم.

من جانب آخر تلقت المحكمة الدستورية طعنا من ناخبة في الدائرة الرابعة تطلب فيه بطلان عضوية النائب مرزوق الخليفة.

المحكمة الدستورية

سعود العصفور: نقل معلمي ومعلمات «الأحمدي» فوضى يجب أن تتوقف

قال النائب سعود العصفور إن نقل معلمي ومعلمات «الأحمدي» التعليمية فوضى يجب أن تتوقف.

واعتبر العصفور ما تقوم به وزارة التربية وبالأخص قطاع التعليم العام من نقل بين مدارس منطقة الأحمدي التعليمية نقلا تعسفيا، مشددا على أن «فرض الأمر الجبري على المعلمين والمعلمات في المنطقة أمر لا يمكن قبوله».

وأكد العصفور «أن سوء إدارة الوزارة والمنطقة وغياب تخطيطها واستعدادها لا يمكن ان يدفع المعلم ثمنه، هذه الفوضى يجب أن تتوقف».